

تخطيط السياسة التعليمية للبرنامج الأكاديمي في مرحلة البكالوريوس (برنامج بكالوريوس في المحاسبة في جامعة الشرق الأوسط نموذجاً)

أ.م.د. إسماعيل حسين أحمر*

المستخلص

هدف البحث إلى إجراء دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في تخطيط السياسة التعليمية لبرنامج البكالوريوس في المحاسبة الذي يقدمه قسم المحاسبة والتمويل في كلية الأعمال في جامعة الشرق الأوسط، سعياً لتحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء.

توصل البحث إلى أن قسم المحاسبة والتمويل من أهم أقسام الكلية من حيث عدد الطلبة والمدرسين والشعب، وتبين أن العوامل المؤثرة في أداء القسم مرتبطة بالطلبة وبالمدرسين وبالخطة وبرئاسة القسم وبعمادة الكلية وبفلسفة الجامعة عموماً. كما تبين أن تخطيط السياسة التعليمية في البرنامج يكون ناجحاً وفعالاً إذا ما تمت دراسة عناصره الستة المتداخلة، كما إن تأثير أداء البرنامج يكون أكثر وضوحاً إذا درس الطالب الخطة كاملة في نفس الجامعة ويقبل التأثير عند الطلبة المنقولين والمجسرين.

قدم البحث مجموعة من التوصيات تساعد في تحقيق نجاح البرنامج منها أن لا يتم الاكتفاء بتلبية متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وأن تهتم الجامعة باستقطاب المتميزين من أكاديميين وإداريين، وأن تحدّث الخطط الدراسية باستمرار، وأن يتم تنويع أساليب التدريس والاستفادة من تجارب الجامعات العالمية.

الكلمات المفتاحية: تدريس المحاسبة، البرنامج الأكاديمي، جامعة الشرق الأوسط، السياسة التعليمية.

* جامعة الشرق الأوسط – عمان -الأردن

أولاً: المقدمة:

تأسست جامعة الشرق الأوسط عام 2005، رؤيتها أنها جامعة جادة وملتزمة وساعية للتعلم، ورسالتها إعداد القادة من خلال تهيئة بيئة محفزة على التعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن أهدافها التميز في المجالات الأكاديمية البحثية منها والتعليمية وصولاً إلى العالمية، ولغرض تحسين الفاعلية في تحقيق الأهداف واستخدام الموارد، تعدّ جامعة الشرق الأوسط إحدى المؤسسات التي تطمح إلى بناء إستراتيجية فعّالة تعتمد على تحسين الأداء بما يتوافق مع معايير الجامعات العالمية بحيث تتيح للخريجين فرص تولي وظائف قيادية في مواقع العمل بعد تخرجهم من إحدى الكليات التسع التي تتكون منها الجامعة في الوقت الحاضر، إحداهما كلية الأعمال.

يدرس في الجامعة (1) نحو 4 آلاف طالب وطالبة بينهم طلبة يمثلون 23 جنسية عربية وأجنبية موزعين على 30 قسماً (جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ويدرس في كلية الأعمال 43% من طلبة الجامعة، وفي قسم المحاسبة والتمويل يدرس 22% من مجموع الطلبة.

- تتشكل كلية الأعمال في جامعة الشرق الأوسط من ثلاثة أقسام أكاديمية هي (2)
1. القسم الأول هو (قسم المحاسبة والتمويل) ويقدم برامج البكالوريوس والماجستير في المحاسبة وبرنامج البكالوريوس في التمويل.
 2. القسم الثاني هو (قسم إدارة الأعمال) ويقدم برامج البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال والبكالوريوس في التسويق والماجستير في الأعمال الإلكترونية.
 3. القسم الثالث هو (قسم الإدارة السياحية) ويقدم برنامج البكالوريوس في الإدارة السياحية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتصدر مشكلة البحث في عدم وجود دراسات جادة حول تحديد العناصر المؤثرة في تخطيط السياسة التعليمية لتخصص المحاسبة في الجامعة بوصفها مرتكزات أساسية في تعزيز الإدارة. وبناء عليه، يأتي البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي العوامل المؤثرة في أداء قسم المحاسبة؟
2. ما هي المنهجية المطلوبة لتخطيط السياسة التعليمية في تخصص المحاسبة؟
3. ما هي عناصر تخطيط السياسة التعليمية في تخصص المحاسبة؟
4. كيف تتحقق الكفاءة والفاعلية في القسم الأكاديمي؟

ثالثاً: أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى المساهمة في دعم الجهود الكبير الذي تقوم به الجامعة للارتقاء بالأداء في جميع فعاليات الجامعة وعماداتها، وتكون مساهمة البحث مقتصرة على دراسة تحليلية حول برنامج البكالوريوس في المحاسبة الذي يقدمه قسم المحاسبة والتمويل، نظراً لارتباط مهام الباحث وواجباته بجوهر عمل هذا القسم، وليكون البحث أنموذجاً يمكن تعميمه على الأقسام الأخرى داخل الكلية أو خارجها في الجامعة.

ويتحقق هدف البحث بالإجابة على التساؤلات التي ظهرت في مشكلة البحث مع تحليل جميع العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية القسم في رسم خطته وأداء مهامه، إضافة إلى تقديم نتائج التحليل والتوصيات التي يمكن اقتراحها.

رابعاً: نطاق البحث:

يقتصر البحث على حدود ما يقوم به (قسم المحاسبة والتمويل) في كلية الأعمال في جامعة الشرق الأوسط من مهام وواجبات وعناصر أكاديمية تخدم هدف تقديم برنامج البكالوريوس في المحاسبة في الجامعة، دون التطرق إلى أية جوانب أو مؤثرات أكاديمية أو غير أكاديمية مرتبطة بالأقسام الأخرى أو بعمادة الكلية قد تعين أو تعيق القسم في مهامه.

كما أن البحث لن يناقش معايير الاعتماد الخاص لهذا التخصص وذلك أن المعايير تمثل الإطار العام للبرنامج، وفيها تحديد للمجالات المعرفية المطلوب شمولها في الخطة، ولا يجوز العمل إلا بما يتفق معها، وهي من الأمور المسلم الأخذ بها سواء في جامعة الشرق الأوسط أو غيرها من الجامعات الأردنية. وناحية أخيرة لا يشملها البحث تتمثل في المتطلبات التي ترد في الخطة الدراسية على شكل مقررات متطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية والتي تمثل انعكاس لفلسفة الجامعة والكلية وتخرج عن قرار القسم.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المتضمن تحليل العناصر الداخلية والخارجية لبرنامج بكالوريوس في المحاسبة التي من شأنها التأثير على كفاءة وفاعلية البرنامج، مستفيداً مما يعرف بمنهجية النظم (System Approach) والتي تتلخص بتجزئة الموضوع (كنظام عام) إلى مكوناته، باعتبارها أنظمة فرعية، وذلك لتسهيل تناول تلك المكونات، وبحث إمكانية تطوير كل منها بمعزل عن المكونات الأخرى⁽³⁾.

سادساً: الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات كما يلي:

1. دراسة الرحالة (2008)⁽⁴⁾: التي هدفت إلى تقييم الخطة الدراسية وأسلوب التدريس في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت، ومدى اتفاقها مع فلسفة الجامعة، ورسالتها، ومتطلبات العصر، من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، مثل: هل تتفق المساقات المطروحة مع فلسفة الجامعة؟ وما هي المهارات والكفاءات التي يكتسبها الطالب خلال دراسته؟ وما هي النواقص في الخطة الدراسية؟ واستُخدم تحليل المحتوى للخطة الدراسية، والإحصاء الوصفي لتحليل البيانات. وقد وُزعت الاستبانة المعدة لغايات البحث على جميع الطلبة المتوقع تخرجهم في العام الدراسي 2005/2004، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (60) استبانة من أصل (58) استبانة تم توزيعها. وتوصلت الدراسة إلى وجود حاجة لإعادة النظر في الخطة، وأسلوب التدريس، ووسائله، والتي لا تتناسب مع فلسفة الجامعة

- و متطلبات العصر. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها، إعادة النظر في الخطة، وإدخال أساليب التعليم الإلكتروني في التدريس.
2. دراسة بن صالح (2014) (5): هدف البحث إلى تطوير إطار مقترح لبرامج التعليم المحاسبي في الجامعات العربية باعتبارها حجر الزاوية لتأهيل المحاسبين بالخبرات والمهارات اللازمة. ويرتكز الإطار المقترح لتطوير مناهج التعليم المحاسبي باستخدام معايير التعليم المحاسبي الدولية في إطار توجه معظم الدول العربية لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى ضعف الترابط بين برامج التعليم المحاسبي المطبقة حالياً ومتطلبات سوق العمل في ظل التطورات المتلاحقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال المحاسبي.
3. دراسة الجليلي وذنون (2010) (6): هدف البحث إلى تطوير مناهج التعليم المحاسبي للدراسات الأولية وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات مهنة المحاسبة واستخدام معايير التعليم الدولية والمنهج العالمي للتعليم المهني للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج التعليمية المحاسبية في العراق، وتبسيط الضوء على الاختلافات في ما بينها واقتراح أنموذج لمنهج محاسبي يتماشى مع هذه المعايير، ويلبي الاحتياجات المحاسبية الأكاديمية والمهنية في ظل الواقع المحاسبي الجديد. توصل الباحثان من خلال الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن معايير التعليم الدولية تمثل قواعد أساسية يمكن الاستعانة بها في تطوير المنهج المحاسبي لتقليل درجة التفاوت بين ما يدرس نظرياً والممارسة المهنية. وإن مناهج التعليم المحاسبي يجب تطويرها وعلى نحو مستمر حتى تستطيع التعامل مباشرة مع مهارات المحاسبة الجديدة. كما توصلوا إلى أن مهنة المحاسبة تنطوي على قيم أخلاقية تشكل إطاراً متكاملًا لنظام الأخلاق، ويدعو التعليم الأخلاقي إلى توفير بيئة مناسبة لغرس الفضائل في طلاب المحاسبة مع استمرارهم بتبني هذه القيم في الحياة المهنية.
4. دراسة يحيى وأيوب (2010) (7): تناول البحث ثلاثة محاور أساسية، ركز المحور الأول منها على أهمية التعليم المحاسبي، وتناول المحور الثاني دراسة لواقع التعليم المحاسبي في العراق وتقييمه، وتم في المحور الثالث تحديد أهم المتطلبات اللازمة لتطوير التعليم المحاسبي في العراق. توصل البحث إلى تحديد بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن من شأنها أن تساهم في النهوض بالتعليم المحاسبي في العراق في ظل الأهمية الكبيرة للحاجة إلى المحاسبة بصورتها المهنية والأكاديمية.
- وعلى الرغم من أن البحوث تتناول التدريس المحاسبي في الجامعات، إلا أن شمولية التحليل الذي يتناوله هذا البحث وعمقه تجعله مختلفاً عن تلك البحوث، ومن ناحية أخرى، لم يصل إلى علم الباحث أن هناك دراسات تتعلق بالموضوع في جامعة الشرق الأوسط، إذ استفسر الباحث من عدد من الأكاديميين في القسم وخارجه، منذ نشأته عام 2005 وتبين عدم اطلاع من تم سؤالهم على دراسات حول الموضوع في القسم، وقد استفاد الباحث في غالبية هذا التحليل من خبراته التدريسية في أكثر من جامعة داخل الأردن وخارجه، واستفاد كذلك من الدورات التي شارك فيها على مستوى الجامعات أو على مستوى الهيئات الدولية المعنية بضمان الجودة في الأردن والسعودية.

سابعاً: الجانب النظري للبحث:

وفيه المحاور التالية:

1- الأهمية النسبية لقسم المحاسبة في كلية الأعمال وفي الجامعة:

يعتبر قسم المحاسبة والتمويل من أكبر الأقسام على مستوى الجامعة وعلى مستوى الكلية، واستناداً إلى التقارير والجدول الصادر عن دائرة القبول والتسجيل في الجامعة في الفصل الثاني 2015/2014

كانت نسبة طلبة القسم 52% من طلبة الكلية، ونسبة أعضاء الهيئة التدريسية في القسم 37% من المدرسين في الكلية، وكانت 39% من الشعب المطروحة في الكلية لقسم المحاسبة والتمويل، وبالتالي يستحق القسم من اهتمام ورعاية عمادة الكلية ما يماثل هذه النسبة، وذلك أن نجاح هذا القسم يمثل ركيزة ذات شأن بالنسبة للعمادة.

2- تفاعل قسم المحاسبة مع المتطلبات البيئية المحيطة بمهنة المحاسبة:

لا شك أن قناعة السوق بمنتج معين تمثل دعماً لذلك المنتج، وبالتالي يمكن منها الحكم لصالح الجهة التي تقدم ذلك المنتج إلى السوق، وبالمثل، فإنه يمكن الحكم لصالح قسم المحاسبة في جامعة ما من خلال تتبع مدى قبول السوق أو المجتمع لمنتجات ذلك القسم والمتمثل بالطلبة المتخرجين منه.

وفي حالة كان قياس رضى السوق عن خريجي قسم معين صعباً أو غير ممكن، فإن القسم يستطيع أن يقدم للسوق المنتج (أي الخريج) الذي يتفق مع حاجات ذلك السوق، وعلى سبيل المثال، يمكن لقسم المحاسبة أن يضع الافتراضات التالية لخدمة هذا الغرض:

1. إذا كان تطبيق المحاسبة المالية وتدقيق الحسابات والنظرية المحاسبية يتم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية، فيجب تأهيل الطالب ليكون متمكناً من ذلك.
 2. إذا تطلب السوق معرفة بالمعالجات المحاسبية باللغة الإنجليزية، فيجب التركيز على ذلك في بعض مواد التخصص.
 3. إذا تطلب السوق معرفة باستخدام الحاسوب، وبشكل خاص إجادة استخدام الجداول الإلكترونية وقواعد البيانات ومعالجة النصوص والمراسلات وإعداد النماذج على الحاسوب، فيجب تمكين الطالب من هذه المهارات قبل تخرجه.
 4. وإذا كان القسم يسعى لتوجيه خريجه نحو العمل المحاسبي في القطاع الحكومي المحلي، فيجب أن يتم تدريس المحاسبة الحكومية وفق التشريعات المحلية وليس تدريسها بمناهج وتشريعات دول أخرى.
 5. ونظراً لأن المعطيات البيئية متغيرة باستمرار، فإنه يجب أن يكون القسم قادراً على إدراك المتغيرات التي تشهدها منظمات الأعمال المتنوعة، ثم يجعل الخطط الدراسية مرنة من أجل الاستجابة لهذه المتغيرات إن لم يكن قادراً على تحقيق سبق فيها، وبخلاف ذلك، سيجد القسم نفسه متأخراً عن غيره في إمداد السوق بحاجاته ومتطلباته.
- في جامعة الشرق الأوسط يتم التعامل مع هذه الافتراضات كما يلي:
- 1- تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية: يوجد في الخطة الدراسية مساقان بهذه التسمية ويتم بالفعل تطبيق المعايير الدولية بأخر مستجداتها، كما تعتمد في التدريس المراجع العالمية التي تعتمد المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق، وذلك أن قانون الشركات الأردني يتطلب تطبيق المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق.
 - 2- التدريس باللغة الإنجليزية: يدرك القسم أهمية اللغة الإنجليزية في مجال الأعمال ويستخدمها كلغة أساسية لتدريس غالبية مواد التخصص ويعتمد لذلك المراجع العالمية الموثوقة.
 - 3- استخدام الحاسوب: تركز خطة برنامج المحاسبة على تأكيد معرفة الطالب بمهارات الحاسوب من خلال اشتغال الخطة على أكثر من أربعة مساقات في الحاسوب والبرمجة والتطبيقات المحاسبية والمالية.
 - 4- مواهبة تدريس المحاسبة للبيئة المحلية: يتم التركيز في تدريس عدد من المساقات على واقع التشريعات والبيئة الأردنية ومتطلباتها من خلال تدريس المحاسبة الحكومية والضريبية والشركات بما يتفق وواقع القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة التي تحكم هذه الأمور محلياً.

5- مرونة الخطة الدراسية: يتابع قسم المحاسبة والتمويل باستمرار المستجدات المحلية والعالمية ويقوم بدراسة مدى ملاءمة الخطة المعتمدة لتلك المستجدات، ثم تحديث الخطة وتطويرها، ومثال على ذلك تحديث الخطة عام 2012 ثم وجود مقترحات جديدة على الخطة يؤمل أن تعتمد قبل بدء العام الجامعي 2016/2015.

3- الكفاءة والفاعلية ومؤشرات الأداء في القسم:

أ. الكفاءة Efficiency: تقاس الكفاءة بمقدار الحد الأدنى من المدخلات التي نتج عنها مقدار معين من المخرجات، أو بأعلى قدر من المخرجات التي نتجت عن مقدار معين من المدخلات. ويكون تحسين الكفاءة أو رفع الكفاءة بالتركيز على العمليات والأنشطة التي تعنى بالحرص على حسن استخدام المدخلات من أجل تحسين نسبة ونوعية المخرجات، ويتطلب ذلك تحليلاً فنياً علمياً لعمليات التشغيل. ويمكن أن يتم تقويم الكفاءة في أي وقت في أثناء تنفيذ البرامج، ويفضل أن يكون في أوقات مبكرة من التنفيذ لتسهيل إجراء أية تعديلات قد يتطلبها التنفيذ (8).

إن قياس الكفاءة في قسم المحاسبة يستوجب دراسة المدخلات والمخرجات ووضع الصيغة المثلى للعلاقة بينهما، ولعل معايير الاعتماد الخاص للتخصص قد تحكم بعض جوانب هذه المعادلة.

ب. الفاعلية Effectiveness: وتهتم الفاعلية أساساً بقياس القدر الذي تم إنجازه، والعناصر التي أثرت في تحقيق ذلك الإنجاز، وتوضيح أسباب الانحراف في مقدار المنفذ عن المخطط سواء كانت سلبية أو إيجابية، مع بيان تأثير أية عوامل خارجية وأية نتائج عرضية لم يخطط لها ولم يتم توقعها مع بيان أثرها في تنفيذ البرامج سواء كان إيجابياً أو سلبياً (9).

في قسم المحاسبة، يكون قياس الفاعلية بوضع أهداف محددة يجب تحقيقها ثم بيان القدر المتحقق منها فعلياً، ويصاحب ذلك تحديد دقيق للعناصر والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تساهم في زيادة الفاعلية أو تلك التي تقلل من تلك الفاعلية.

ت. مؤشرات الأداء Performance Indicators: هي المقاييس التي تقوّم بها مدخلات البرنامج أو القسم ومخرجاته ونتائجه، ويمكن وضع مؤشرات خاصة بكل قسم أو مشروع أو برنامج أو وحدة، كما يمكن أن يتم تقسيم مؤشرات الأداء إلى مؤشرات أداء جزئية أو كاملة، ويمكن أن تكون هناك مؤشرات للنتائج ومؤشرات للمخاطرة ومؤشرات لقوة التأثير، على أنه يمكن أن تتغير تلك المؤشرات خلال مراحل التنفيذ، ويقود هذا الأمر لإدخال مفهوم تحليل الحساسية المبني على احتمال تغير عناصر البرنامج أو ظروفه (10).

ثامناً: الجانب التحليلي للبحث:

أ. تحتاج منهجية تخطيط السياسة التعليمية في تخصص المحاسبة إلى:

1. حصر أكبر قدر من العناصر أو المتغيرات الداخلية والخارجية، الحالية والمتوقعة، ثم بحث تأثير كل عنصر منها على تحقيق كفاءة القسم وفاعليته.
2. تنظيم هذه العناصر أو المتغيرات في شكل منهجي واضح، وحصر المباشر منها من غير المباشر، وحصر الملائم من غير الملائم، وحصر العنصر الذي يمكن رقبته عن العنصر أو العناصر التي لا تدخل ضمن القدرة الرقابية للقسم، ثم حصر العنصر المتغير من غير المتغير، والعنصر المستقل من العنصر التابع، وهكذا...

ب. تخصص المحاسبة كبرنامج: إذا نظرنا إلى تخصص المحاسبة باعتباره أحد البرامج في الكلية، فإنه يمكن تطبيق المفاهيم التي تقوم عليها فلسفة إعداد البرامج بشكل عام على برنامج المحاسبة، بحيث يتم التعامل مع البرنامج باعتباره مجموعة مكونات متتابعة تبدأ من المدخلات وتنتهي بالأثر، وكما يبينه المخطط رقم (1)، كما يمكن النظر إلى البرنامج باعتباره معادلة لها جانبان (11):

الجانب الأول: المدخلات وما يسبقها، كتحديد الأهداف وتقدير النتائج المرغوبة وتحديد الموارد اللازمة. الجانب الثاني: المخرجات وما يتفرع عنها من نتائج، سواء كانت سلع أو خدمات أو نتائج وتأثيرات اجتماعية.

هذا مع ملاحظة أن الوحدة التنظيمية المكلفة بالتنفيذ (العنصر 4 في المخطط) تقوم بدور التنفيذ أكثر من قيامها بالتحكم بالمدخلات أو بالمخرجات وكما سيتم بيانه لاحقاً.

المخطط رقم (1)

عناصر البرنامج

المخرجات		المعالجات	المدخلات		
العنصر 6	العنصر 5	العنصر 4	العنصر 3	العنصر 2	العنصر 1
الأثر الاجتماعي	المخرجات الفعلية	الوحدة التنظيمية المنفذة	الموارد	تقدير النتائج المرغوبة	تحديد الأهداف

المصدر: أحمر، 2000، ص 79 (12)

ج. عناصر البرنامج: تعد العناصر الستة للبرنامج بمثابة المتغيرات التي يركز عليها كل برنامج، وتوثر هذه المتغيرات على بعضها سواء في الجانب الواحد أو في الجانبين. ونبين فيما يلي عناصر هذه المعادلة، أو متغيرات البرنامج، في تخصص المحاسبة:

1: الأهداف: تتحدد الأهداف من واقع حاجات المجتمع، وفلسفة الجامعة، والمكانة الحالية والمستقبلية التي تسعى الجامعة لتحقيقها، كأن يتحدد الهدف بواحد أو أكثر مما يلي:

- بتحقيق التميز على مستوى المملكة في تدريس المحاسبة.
 - برفد السوق بمواصفات متميزة من المحاسبين، من خلال التركيز على جوانب لا تنافسها فيها جامعات أخرى.
 - بتحقيق السبق في إثراء الخطة التدريسية.
 - بابتكار وسائل تدريس جديدة من شأنها الارتقاء بالمستوى العام لأداء القسم.
 - بتحقيق نتائج متقدمة في امتحان الكفاءة الذي تعقده وزارة التعليم العالي للخريجين الجدد.
 - بتحقيق التأسيس الملائم للطالب عند التحاقه بالدراسات العليا في المحاسبة.
- وبذلك نجد أن الهدف الذي يتم تحديده للقسم ينبثق من الرؤية العامة للجامعة والتي تسعى الكلية لتفعيلها بواسطة أقسامها، ومن المهم الإشارة إلى أنه عند وضع الهدف أو الأهداف يجب مراعاة القدرة على تحقيقها، دون المبالغة أو الإفراط في التفاؤل مما قد يؤدي إلى عدم القدرة على متابعة الخطة المرسومة للبرنامج.

2: النتائج المرغوبة: ويتم تقديرها عن طريق الموازنة بين الأهداف والموارد وإنّ المبالغة في تقدير النتائج المرغوبة دون أن يصاحبها المقدرة على توفير الموارد اللازمة قد تكون من عوامل فشل البرنامج

- في تحقيق أهدافه ولذلك يجب عند وضع النتائج المرغوبة التأكد من وجود الموارد الملائمة والكافية والمطلوبة لتحقيق تلك النتائج. فعلى سبيل المثال:
- أ- لا يمكن رفع قدرة الطالب في المحاسبة باللغة الانجليزية إلا من خلال توافر ملاك تدريسي متقدم قادر على تقديم المحاضرة باللغة الانجليزية.
- ب- ولا يمكن تعزيز معرفة الطالب بالبيئة المحلية المحيطة بالجامعة إذا لم يكن على إدراك بهذه البيئة.
- ت- ولا يمكن تقريب الطالب المتخرج من سوق العمل إلا إذا عُرِفَت حاجة هذه السوق من المتخرجين.
- ث- ولا يمكن رفع كفاءة المتخرج في التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسوب إذا لم يتوفر المدرسون المؤهلون بشكل حقيقي في ذلك.
- ج- ولا يمكن تقديم الطلاب لاختبار مزاوله مهنة تدقيق الحسابات (المحاسب القانوني) في الأردن إلا إذا لم عُرِفَت متطلباته.
- ح- ولا يمكن مطالبة المجتمع المحلي بتوظيف المتخرجين بسهولة إذا لم يكن الخريجون على معرفة كاملة بالمعالجات المحاسبية للضريبة العامة على المبيعات.
- خ- ولا يمكن مطالبة الطالب بكتابة بحث علمي إذا لم يكن درس أساسيات البحث العلمي ومنهجيته.
- د- ولا يمكن أن يتحقق المستوى المرغوب من التأهيل المحاسبي إذا كان بالإمكان إعفاء الطالب من دراسة مادة النظرية المحاسبية أو مادة نظم المعلومات المحاسبية أو مادة المحاسبة المالية باللغة الانجليزية، وإعطاؤه مادة بديلة عنها لغايات التخرج، علماً بأن هذه المواد تشكل عماد التخصص.
- ذ- ولا يمكن أن يتحقق المستوى المطلوب من الخريجين إذا كانت الفجوة بين الطالب المجسّر (من كليات المجتمع) وخطة التدريس الجامعي عميقة، أو كانت الفترة الزمنية بين الامتحان الشامل والالتحاق بالجامعة كبيرة، أو كانت هناك ضغوطات مباشرة أو غير مباشرة من أجل التخفيف على الطلبة سواء كان ذلك في حجم المادة العلمية أو نوعها أو طبيعة التدريس أو الامتحانات أو الحضور والغياب وما شابهها.
- ر- ولا يمكن أن يحصل الطالب على آخر المستجدات العلمية للتخصص إذا بقي المدرس متمسكاً بالمادة العلمية التي قام بتحضيرها من فترة طويلة أو إذا اعتمد على كتيب غير محكم وغير شامل وغير محدث.
- ز- إلى آخر هذه الأمثلة....
- 3: الموارد:** ويقصد بها الموارد البشرية والمادية والفنية والمالية التي تحتاجها العملية التدريسية في قسم المحاسبة، ونبينها كما يلي:
- 3-1 الموارد البشرية:** وتقسّم إلى قسمين:
- 3-1-1: الهيئة التدريسية في القسم:** تشكل الهيئة التدريسية الركيزة الأساسية للتدريس في القسم، ويمكن في هذا المجال بحث أكثر من جانب ، وسوف نتناول بعضاً منها فقط، وهي لغاية توضيح الحاجة لمواءمة الهيئة التدريسية لإستراتيجية القسم والكلية والجامعة، إذ يمكن تناول تركيبة التأهيل للمدرسين من حيث عدد حملة الدكتوراه وعدد حملة الماجستير، كما يمكن بحث نوع التأهيل الأكاديمي للمدرسين من حيث التخصصات التي يحملها المدرسون، والجهات التي تخرجوا منها، وفلسفة حصولهم على التأهيل الأكاديمي.
- إنّ نوعية تأهيل أعضاء الهيئة التدريسية تعتبر من أهم المحددات التي تحيط بتدريس المحاسبة، وذلك أنّ دراسة المحاسبة ثم تدريسها يختلف حسب اتجاهات تطور المحاسبة في العالم، ونضرب الأمثلة التالية:

1. في الولايات المتحدة الأمريكية يكتسب عضو الهيئة التدريسية معرفة المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً GAAP وليس المعايير الدولية للتدقيق والمحاسبة مع ما بينهما من فروقات يعرفها الأكاديميون، والمعايير الأمريكية ليست هي المطبقة في الأردن.
 2. وفي الدول الشرقية يتم التركيز على معايير محلية فيها، ومن ثم يبقى المتخرج منها بعيداً عن معرفة المعايير المحاسبية المطلوبة للسوق المحلي.
 3. وفي الأردن، قد يتم التركيز على خليط من المعايير الدولية أو الأمريكية أو الأسترالية أو خلافاً، وذلك تبعاً لاعتبارات متعددة منها فلسفة الجهة التي تمنح الشهادة، أو اتجاه المدرس المشرف فيها، أو الكتب المتوفرة كمراجع للبحث، أو غيرها من العوامل.
 4. وفي دول أخرى، قد تمنح الشهادات العليا، ويتم الاعتراف الكامل بها، بمجرد تقديم الرسالة أو البحث أو الأطروحة، وبدون أن يدرس الطالب في الجامعة مادة واحدة.
 5. وبالمقابل، تطلب جهات أخرى (جامعة بغداد هي المثال) من طالب الدكتوراه، أن يلتحق بالدراسة المنتظمة بالكامل لمدة سنتين، يدرس الطالب فيها اثنتا عشرة مادة، ثم يجتاز امتحان شامل في مواد التخصص وعلامة النجاح فيه 70%، وتؤكد الوقائع أن هناك من يخفق في هذا الامتحان، ويخرج من البرنامج وكأنه لم يدخله، وبعد امتحان الشامل وفي السنة الثالثة يطلب من الطالب أن يكتب الرسالة.
 6. وهناك مدى واسع للحصول على الشهادات العليا، لا مجال لتفصيله ...
إن فهم قسم المحاسبة (وعادة الكلية أساساً) لهذه الأبعاد، ونوعية الكفاءات والمؤهلات المتوفرة، وليس مجرد التأهيل (أو الشهادة)، تجعله (أي قسم المحاسبة) قادراً على تلمس مواطن القوة الممكنة في القسم، ثم كيفية توجيه هذه المؤهلات لا سيما متطلبات السوق، ونوعية الخريجين، وذلك أن عدم تأهيل أعضاء الهيئة التدريسية في مجال محدد تجعل القسم غير قادر على تأهيل طلبته في ذلك المجال على الوجه المطلوب.
- وتبعاً لذلك فإن مطالبة القسم لأعضائه بتقديم ما ليسوا مؤهلين عليه، قد تقلل من نوعية الخدمة التي يتم تقديمها وقد يؤثر ذلك سلباً على أداء القسم.
- واستدراكاً لهذا الأمر، يمكن القول أن عضو الهيئة التدريسية هو القادر على إبقاء نفسه في دائرة التحديث والمتابعة عن طريق استمرار الاطلاع على آخر المستجدات التي تطرأ على المحاسبة وبيئتها ومجالاتها العديدة، وعن طريق استمرار كتابة البحوث العلمية وحضور الندوات والمؤتمرات، والمشاركة فيها، والانتساب لعضوية الجمعيات والاتحادات المهنية والأكاديمية التي من شأنها إدامة التواصل بين الأكاديمي والبيئة المحيطة به.
- ختاماً يمكن القول إن سعي القسم للتميز يتطلب منه حث أعضاء الهيئة التدريسية على التميز، واستقطاب المتميزين من الأكاديميين، والالتزام بإستراتيجية من شأنها الحفاظ على القدرات المتميزة فيه.
- 3-1-2: رئاسة القسم والطاقت الإداري المساند في القسم: وهي العناصر أساسية في إنجاح العملية التدريسية، ولا يجوز التقليل من دورها، فأما رئاسة القسم، فدورها ليس مجرد الرقابي والتنفيذي ونقل تعليمات وملاحظات عمادة الكلية، بل إن الدور يتسع ليكون إبداعياً وخلاقاً لمعرفة ما يدور في البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على عمل القسم وتتأثر منه.
- ورئاسة القسم هي التي ترسم الخطة الفنية الكفيلة بتحقيق القسم لأهدافه، وتسعى لجعل أعضاء الهيئة التدريسية وباقي عناصر العملية التدريسية جسماً واحداً لتحقيق تطلعات القسم، ولها دور في تلمس حاجات المجتمع المحلي، وبحث مواءمة الخطط الدراسية مع تلك الحاجات، واستمرارية تحديث تلك

الخطط بما يتفق وتقدم علم المحاسبة والتكنولوجيا المستخدمة في عالم الأعمال بما يخدم أعمال القسم وأهدافه.

3-2: الموارد المادية والفنية: وتشمل التجهيزات والمختبرات والوسائل التعليمية والإيضاحية وشبكة الحاسوب الداخلية والربط على شبكة الانترنت، وجميع هذه الموارد على درجة عالية من الأهمية، إذ لا يقبل أن يتم تدريس الطالب أساسيات الحاسوب وتطبيقاته مثلاً دون وجود مختبرات، ولا يجوز الترويج للتعليم الإلكتروني دون تطبيق الأمر فعلياً.

كما تدخل القاعات ضمن هذه الموارد، والتي يجب توفرها بالعدد والانتساع والتجهيز الكافي والملائم لإنجاح العملية التدريسية، ولعدد الطلبة المسجلين في الشعب، وللامتحانات، وتوفير وسائل الراحة فيها من تدفئة وتكييف ومقاعد ووسائل إيضاح ونظافة وأمن حيثما يلزم.

3-3: الموارد المالية: نظراً لعدم وجود صلاحيات مالية لقسم المحاسبة، باعتباره قسماً فنياً، فإن الافتراض هو توفير المتطلبات التمويلية اللازمة لقيام القسم بدوره، ثم أن الموارد المالية لا يتم التركيز عليها في القسم الفني باعتبار أن القسم الفني يهتم بالعملية التدريسية في ضوء الإمكانيات المتوفرة والأهداف المحددة، دون أن يرتبط تحقيق تلك الأهداف مع الموارد المالية.

4: الجانب التنفيذي في العملية التدريسية:

في مجال الصناعة؛ يقوم المصنع بتحويل مواد خام معينة يتم إدخالها في الإنتاج من شكلها الحالي إلى إنتاج تام بمواصفات جديدة، ولا يستطيع المصنع أداء هذه المهمة إلا إذا كان مهيباً فنياً لذلك. أما في مجال المحاسبة، فالصورة بشكل عام تتشابه، مع فارق التشبيه، في أن المواد الخام التي يتم تحويلها لمنتج تام هي الطلبة، الذين يخضعون للتدريس طيلة سنوات الدراسة حتى يخرجون بمواصفات مختلفة عن تلك التي كانوا عليها عند قبولهم.

وبافتراض توفر الموارد البشرية والمادية والفنية التي يحتاجها القسم، فإن محور التركيز والاهتمام في التحليل التالي سيكون على الطالب لأنه هو محور العملية التدريسية.

4-1: الخصائص العامة للطلبة المقبولين في قسم المحاسبة: يبين المخطط (2) توضيحاً لفئات المقبولين في الجامعة لدراسة المحاسبة، حيث يتضح وجود اختلاف بين خصائص هؤلاء الطلبة والمحتوى من الخطة الواجب على كل فئة دراستها قبل التخرج.

أ. الفئة الأولى: المقبولون من خريجي الثانوية العامة، على اختلافهم، ويتم قبولهم لمدة التدريس كاملة، وهذه الفئة هي التي تخضع لجميع جوانب العملية التدريسية، بمعنى أنها تحتاج لمراحل المعالجة أو التحويل كاملة، ومن خلالها يمكن للقسم إيصال رسالته أو للجامعة إيصال رؤيتها إلى المجتمع، وذلك لأنها تمثل الإنتاج الخالص للجامعة.

مخطط رقم (2)
فئات الطلبة المقبولين في تخصص المحاسبة

الخريجون	العملية التدريسية	المقبولون
إلى السوق او اكمال الدراسه	دراسة الخطة التدريسية كاملة دراسة نصف الخطة او اكثر دراسة اكثر من نصف الخطة	ا. خريج الثانوية العامة ب. المنقول من جامعة اخرى ج. المجسر

إعداد الباحث

ب. الفئة الثانية: وهي فئة الطلبة المحولين أو المنقولين من جامعات أخرى، وهم أصلاً من خريجي الثانوية العامة، وعلى الرغم من أن حاجتهم للتدريس في الجامعة أقل من الفئة السابقة، إلا أنه يمكن اعتبار دراستهم مستمرة بين الجامعة التي كانوا فيها وتلك التي أتوا إليها، ولا تستطيع أي من الجامعتين إعطاء الصبغة الحقيقية لفلسفتها إلى هذه الفئة نظراً للتأثير الجزئي لأي منهما عليها، ثم إن نجاح أو فشل هذه الفئة في الحياة العملية أو في الدراسات العليا، لا يمكن إرجاعه لا إلى الجامعة التي تأسس فيها ولا إلى تلك التي تخرج منها.

ت- الفئة الثالثة: وهي فئة المجسرين، أي تلك الفئة التي تلقت تعليماً نصف جامعي في الكليات الجامعية المتوسطة ثم جاءوا إلى الجامعة لإكمال التحصيل الجامعي، ثم الحصول على الشهادة الجامعية الأولى، ويمكن أن تنطبق خصائص الفئة الثانية على هذه الفئة، مضافاً إليها أن هذه الفئة دخلت الجامعة نصف مصنعة؛ أي أن نصف تصنيعها الأول لم يكن في جامعة بل كان في كلية متوسطة، ولعل الجميع على دراية باختلاف التدريس الجامعي عن الكليات من جميع المحاور.

عندما تقبل هذه الفئة في البرنامج تحتسب لهم حوالي 45% من الساعات المطلوبة للحصول على الشهادة الجامعية، وإن أهم ما في الأمر هنا أن ما يتم احتسابه لهم هو ما درسوه في الكلية المتوسطة ومعظمه من مواد التخصص، ويعني ذلك أن قسم المحاسبة لا يقدم لهذه الفئة إلا عدد قليل من مواد التخصص وبعدها يمنحه بكالوريوس في المحاسبة.

يرى الباحث أن القسم لا يستطيع إعطاء صبغته على هذه الفئة، ولا يمكن للجامعة بلوغ ذلك أيضاً، كما أن منح هذه الفئة شهادة البكالوريوس في المحاسبة دون إعطائه 50% من مواد التخصص على الأقل، يعتبر ضيافة لهذه الفئة وليس منحا لشهادة من خلالها يمكن أن نحكم على خطط القسم أو سياساته، ولا يمكن من خلال هذه الفئة الحكم على نجاح القسم أو فشله في برنامجه، وذلك لأن هذه الفئة هي الأقل قرباً للجامعة والأقل انتفاعاً منها، والأقل تأثراً بها.

إن استعراض فئات المقبولين في برنامج قسم المحاسبة، يؤكد تنوع المقبولين وبالتالي وجود ضرورة لدراسة خصائص كل فئة منها من أجل ضمان تساوي جميع المخرجات، بمعنى أن يطمئن القسم أن جميع من يحملون الشهادة الجامعية التي تصدر عنه يتمتعون بنفس الخصائص والمزايا.

وتجدر الإشارة أنه ليس لدى الباحث تقارير أو بيانات رسمية تقدم مؤشرات رقمية بعدد أو نسبة كل فئة من هذه الفئات في قسم المحاسبة والتمويل في جامعة الشرق الأوسط، إلا أن الواقع والممارسة تؤكد وجود جميع تلك الفئات في القسم بشكل مؤثر.

4-2: خصائص الطلبة الخريجين: يمكن بشكل عام النظر إلى مخرجات التدريس في قسم المحاسبة باعتبارها مدخلات إما لسوق العمل، أو مدخلات للدراسات العليا، ومن ثم فإن التأهيل اللازم لهذين المجالين لا يختلف بشكل جوهري، وإن الخطة التدريسية هي التي تكفل تأهيل الطالب لما يحتاجه السوق. إن تميز قسم المحاسبة عن قسم محاسبة آخر تكون في الإضافات والتجديدات التي فيها يتقدم القسم على غيره، ومن هذه الإضافات على سبيل المثال اللغة الإنجليزية ومهارات الحاسوب والتدريب والاطلاع على مستجدات المحاسبة والقرب من واقع السوق المحلي.

5: مخرجات البرنامج أو القسم:

تتمثل مخرجات البرنامج في الطلبة الخريجين، ويسعى القسم من خلال هؤلاء إلى إيصال رسالته إلى البيئة المحيطة، سواء كانت سوق العمل أو الدراسات العليا. وإن المخرجات هي المنتج الحقيقي الذي يحكم على نجاح البرنامج من خلاله، ولا يمكن أن يدعي القسم بنجاحه في تحقيق أهدافه إلا من خلال قياس رضا المجتمع وقبوله للمنتج، وإن من أهم مؤشرات قوة البرنامج ونجاحه هو سرعة استيعاب أو سرعة القبول أو قوة الطلب التي يقابلها خريج هذا القسم في السوق.

ولعله من المفيد القول إن قبول السوق لخريجي قسم معين وأخذ الانطباع عنه لا تتأتى لحظة التخرج، إذ إن الخريج ليس سلعة يمكن الحكم عليها بمجرد دخولها السوق، وإنما يتأتى هذا القبول عبر سنوات عديدة يجب من خلالها إثبات قوة البرنامج الذي عليه تم تأهيل هؤلاء الخريجين.

ومن هنا يوجد أحياناً حصول قناعة لدى المجتمع من أن مستوى خريجي جامعة معينة مرتفع أو منخفض وليس بالأمر السهل والسريع تغيير الرأي العام هذا، أما بالنسبة للجامعات الناشئة حديثاً فعليها مسؤولية متعددة المحاور تتمثل في منافستها للجامعات الأقدم منها وفي إثبات الوجود في السوق لزرع القناعة والثقة لدى المجتمع من البدايات لنيل قبول المجتمع لخريجها.

إن عنصر التغذية الراجعة الذي يمكن أن يحصل عليه القسم من الجامعات التي يلتحق بها المتخرجون منه، أو من سوق العمل الذي يعمل فيه الخريجون، يعتبر أهم المؤشرات على قياس نوعية هذه المخرجات، ومن هذه المؤشرات يمكن الحكم على فعالية القسم في تحقيق أهدافه، بمعنى أن قسم المحاسبة يستطيع أن يحكم على أدائه من خلال الجهات التي تتلقى وتستفيد من خدمات المتخرجين منه.

وفي هذا المجال تقع على عاتق قسم المحاسبة مسؤولية متابعة الخريجين وأرباب العمل ومعرفة آرائهم فيهم، وقياس مستواهم بالنسبة لغيرهم وتلمس مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لتجنبها من خلال التحكم بالعناصر الأولية للبرنامج والتي أهمها الموارد وكيفية التنفيذ.

6: الأثر الاجتماعي⁽¹³⁾: وتقيس النتائج المترتبة على تنفيذ البرنامج في مرحلة معينة مقارنة مع النتائج في المرحلة التي تسبقها، وتقيس في النهاية فعالية البرنامج في تحقيق أهدافه، وتشمل:

أ- مؤشرات الكفاءة: وتقاس بنسبة المدخلات المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من المخرجات.

ب- مؤشرات الفاعلية: وتمثل النسبة من المخرجات الفعلية بالنسبة للمخرجات المطلوبة.

ت- مؤشرات الاستقرار وتبين مدى قدرة البرنامج على الاستمرار مع مرور الزمن.

يجب دائماً الاهتمام بنوع القياس ونوع المؤشر الذي يخدم الأهداف المطلوبة، بحيث يكون المؤشر وثيق الصلة بالموضوع وأن يكون عملياً ومحايداً ونزيهاً ويقدم معلومات بتوقيت ملائم.

إن المفاهيم النظرية الخاصة بمؤشرات الأداء تترك المجال مفتوحاً لاعتماد المؤشرات التي تلائم كل برنامج، أي أن لكل برنامج مؤشرات الخاصة به، ويمكن الاستفادة من الأساليب الإحصائية والإدارية

والمحاسبية والرياضية في الحصول على أية بيانات يمكن اعتمادها مؤشرات، سواء كانت كمية أو نوعية، ولكن يبقى عامل أساسي مشترك هو أنه كلما زادت البيانات أمكن الحصول على معلومات مفيدة بشكل أفضل، في حين أنّ نقص البيانات قد يقلل منفعة المؤشرات المطلوبة وذلك مع مراعاة الكلفة/ المنفعة والتوقيت.

يمكن قياس التأثير أو الأثر الاجتماعي لبرنامج المحاسبة بوحدة أو أكثر من المؤشرات التالية:

1. رضا سوق العمل عن مستوى أداء وتميز الخريجين سواء في المحاسبة أو التدقيق.
2. رضا الخريج نفسه عن التأهيل الذي حصل عليه مقارنة مع خريجي الجامعات الأخرى.
3. الأداء المنافس للطلبة في امتحان الكفاءة الجامعية الذي تعقده وزارة التعليم العالي مقارنة مع الطلبة في الجامعات الأردنية الأخرى.
4. الأداء المنافس لخريجي برنامج البكالوريوس في مرحلة الدراسات العليا سواء في هذه الجامعة أو في جامعات أخرى داخليا وخارجيا.
5. سرعة حصول الخريجين على شهادات مهنية من خلال اجتياز الامتحانات المهنية المحلية والعالمية.
6. سرعة وصول خريجي القسم إلى مناصب قيادية في المؤسسات التي يعملون فيها.
7. الانطباع العام لدى المجتمع المحلي والخارجي بمستوى خريجي الجامعة عموما.

تاسعا: نتائج البحث

1. هناك العديد من العوامل المؤثرة (إيجابا وسلبا) في تخطيط السياسة التعليمية وفي أداء القسم، وهي الطلبة والمدرسون والخطة ورئاسة القسم وعمادة الكلية وفلسفة الجامعة عموما.
2. يكون تخطيط السياسة التعليمية في تخصص المحاسبة ناجحا وفعالاً إذا ما تمت دراسة العناصر الستة المؤثرة فيها بدقة واهتمام، والعناصر هي عناصر المدخلات وعناصر المعالجات وعناصر المخرجات.
3. تظهر نتائج أداء البرنامج وكفاءته من خلال قياس مدخلاته ومخرجاته ومقارنتها مع الأهداف المرغوبة والمتحققة، والتي يعبر عنها من خلال الطلبة الخريجين من حيث الكم والنوع.
4. تتحقق الكفاءة والفاعلية في القسم الأكاديمي من خلال الموازنة السليمة والمزج بين عناصر ومتغيرات البرنامج مع العوامل المؤثرة في تخطيط السياسة التعليمية للبرنامج.

عاشرا: التوصيات

1. عدم الاكتفاء بتلبية متطلبات الاعتماد الأكاديمي فقط، بل أن تتم دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية الأخرى ذات التأثير على أداء القسم الأكاديمي.
2. إن كثيرا من عناصر تخطيط السياسة التعليمية للبرنامج الأكاديمي ذات طابع متغير ومن ثم تتطلب السياسة التعليمية المرونة والقدرة على الاستجابة للتغيرات.
3. زيادة الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تدرس قياس كفاءة وفاعلية القسم الأكاديمي والوقوف على جوانب القوة والضعف فيها.

المصادر

1. جامعة الشرق الأوسط، حصاد الموسم الثقافي للعام الجامعي 2013-2014، ص6-17
2. بتصرف من الباحث عن موقع جامعة الشرق الأوسط على الانترنت
(<http://www.meu.edu.jo/ar/index>)
- 3 أحمر، إسماعيل، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، الطبعة الأولى، 2003، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، ص 12
- 4 الرحالة، محمد، تقييم تدريس المحاسبة في جامعة آل البيت، المنارة، المجلد 14، العدد 1، 2008.
- 5 بن صالح، عبد الله، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلان المالي الدولية، المؤتمر العربي السنوي العام الأول: واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد- العراق، أبريل-2014
6. الجليلي، مقداد وذنون آلاء: استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق (نموذج لمنهج محاسبي مقترح لمرحلة البكالوريوس في العراق)، تنمية الراقدين العدد 99 مجلد 32 لسنة 2010 كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل.
7. يحيى، زياد وأيوب، لقمان: واقع التعليم المحاسبي في العراق ومتطلبات تطويره، جامعة الموصل، العراق.
8. Australia, 94, Department of Finance, Doing Evaluations: **A Practical Guide**, Australia, Department of Finance, Canberra, 1994
9. Australia, 94, Department of Finance, Doing Evaluations: **A Practical Guide**, Australia, Department of Finance, Canberra, 1994
10. The World Bank, 96: The World Bank, Performance Monitoring Indicators Handbook: World Bank Technical Paper No. 334, Washington, 1996
11. SNAO, 98: The Swedish National Audit Office, **The Swedish State Budget- An Instrument for Government and Financial Management**, 1998
12. أحمر، إسماعيل، تحديث الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية بتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2000
13. ILI,98: **The International Law Institute, Advanced Management Workshop on Evaluation Systems, Methods for Judging Outcomes and Impacts**, Washington, D. C., April 25-May 8, 1998

Planning the Educational Policy for Academic Program in the Bachelor Phase

(Bachelor Accounting Program at the M E U as a Sample)

Ismail Hussein Ahmaro Ph.D (Assist. Prof.)*

Abstract

The study aimed to illustrate factors affecting planning of the educational policy for bachelor in Accounting program that offered in the accounting and finance department in the faculty of business at MEU to attain performance efficiency and effectiveness.

In the study, it is realized that the accounting department is one of the most important departments of the collage for number of students, faculty members and classes; it is also declared that factors affecting the department's performance are the students, faculty members, study plan, department's leader, faculty deanship, and the university's vision.

Planning the educational policy of the program succeeds if all of its interrelated six elements studied will.

The study suggest many recommendations that may help program success, some of which are: it is not enough to fulfill the accreditation requirements, the university has to staff qualified academic and administrative staff, study plan has to be modernized, as well as diversifying teaching ways.

Key Words: Teaching Accounting, Academic Program, Middle East University, Educational Policy.

*Middle East University –Amman - Jordan